

التيار التقدمي الكويتي
مكتب الإعداد والتثقيف

التيارات السياسية في الكويت

مادة تثقيفية



التيار التقدمي الكويتي

مكتب الإعداد والتثقيف

التيارات السياسية في الكويت

مادة تثقيفية

مقدمة

تشكلت في الكويت ونشطت منذ نهاية ثلاثينيات القرن العشرين وإلى يومنا هذا تيارات وتنظيمات وتجمعات سياسية عديدة، وذلك على خلفية ما شهده المجتمع الكويتي من تغيرات عاصفة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما احتدم داخله من تناقضات وصراعات، وما تأثر به من تيارات فكرية وسياسية على المستويات العالمية والقومية وفي بلدان الجوارٍ.
إذ ارتبط نشوء التيارات السياسية في الكويت، خصوصا المنظمة منها، بما شهده مجتمعنا من انتقال سريع خلال عقود قليلة من أنماط الإنتاج التقليديٍة السابقة للرأسمالية إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، خصوصا بعد اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره، وذلك من دون تجاهل لطبيعته الريعية والمتخلفة والتابعة، وما صاحب ذلك الانتقال السريع من تشكّل لطبقات اجتماعية جديدة كان أبرزها الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة ناهيك عن البرجوازيّة المتوسطة والصغيرة، وحاجة هذه الطبقات إلى تيارات تمثّل مصالحها وتعبّر عن مطالبها... وما رافق ذلك من تغييرات على مستوى الطبيعة الطبقية للسلطة التي أصبحت تتحكم بموارد ضخمة متأتية من ريع النفط عززت بها نفوذها وكرّست فيها انفرادها بالقرار... بالإضافة إلى ما شهده عالمنا ومنطقتنا من تغيرات على مستويات عدة كان أبرزها تنامي حركات التحرر الوطني والاجتماعي، وما نجم عن ذلك من نشوء أفكار سياسية وتشكّل تنظيمات وطنية وقومية ويسارية وإسلامية.

بالإضافة إلى التطور السياسي الذي شهدته الكويت بعد نيلها الاستقلال وبداية تأسيس الدولة الكويتية الحديثة، التي تعرض مسارها إلى هزات وتناقضات وتراجع، إلى جانب ما تحقق من هامش نسبي في الحريات السياسية كان ولا يزال موضع صراع مع السلطة وحلفائها الطبقيين.
ونلاحظ أنّ نهاية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين شهد قيام حركات وطنية ذات مطالب ديمقراطية قادتها الطبقة البرجوازية التجارية التي كانت تطمح إلى استعادة دورها في المشاركة بالقرار السياسي بعدما انفردت الأسرة الحاكمة بالسلطة في عهد الشيخ مبارك، حيث نجحت في إجراء انتخابات وإقامة مجلس أمة تشريعي ووضع دستور للبلاد وتحقيق بعض الإصلاحات... ولكن بعد أن نجح الحاكم في حلّ ذلك المجلس وإلغاء الدستور نجد أنّ عقد الأربعينيات قد شهد حالة من الركود السياسي ساهم فيها الانشغال في الحرب العالمية الثانية... وما أن وضعت الحرب أوزارها وبدأ تصدير النفط حتى شهد المجتمع الكويتي نقلة كبرى في أوضاعه الاقتصادية وانحلال نمط الإنتاج السابق وتشكّل علاقات إنتاج رأسمالية وإن كانت في ظل اقتصاد ريعي متخلف وتابع، فيما تكوّنت طبقات جديدة، حيث تنامى حجم الطبقة البرجوازية وتشكلت طبقة عاملة، وقد وجدت البرجوازية الكويتية في حركة القوميين العرب وبالتحالف معها خلال عقد الخمسينيات التعبير السياسي عن مصالحها، فيما خاضت الطبقة العاملة الناشئة إضرابات في القطاع النفطي خلال نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات وتشكلت تنظيمات يسارية، وساعد على ذلك مناخ من الانفراج السياسي النسبي بدأ مع تولي الشيخ عبدالله السالم مسند الإمارة واستمر

حتى بداية العام ١٩٥٩، عندما عطلّت السلطة الصحف والأندية ومارست ضغطها على المعارضة بالتزامن مع أوسع حملة ملاحقة استهدفت اليساريين تحت شعار «مكافحة الشيوعية». وفي بداية الستينيات نالت الكويت استقلالها ولكنها واجهت في الوقت نفسه واحدة من أخطر الأزمات التي هددت وجودها جراء مطالبة رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، وهذا ما دفع السلطة إلى تقديم تنازلات لضمان وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة التهديدات الخارجية تمثّلت في الموافقة على إجراء انتخابات للمجلس التأسيسي ووضع دستور للبلاد، وقد شاركت الحركة الوطنية بنشاط في العملية السياسية... إلا أنّ القوى المتشددة داخل السلطة سرعان ما استغلت انحسار حدة التهديدات الخارجية بعد سقوط حكم قاسم في العام ١٩٦٣ لتشن هجمة مضادة على الهامش المحدود من الحريات، ثم زوّرت انتخابات مجلس الأمة الثاني في يناير من العام ١٩٦٧، وتعرضت الحياة الدستورية والنيابية إلى هزات وانقطاعات كان أبرزهما الانقلابان السلطويان على الدستور، الأول بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨١ والثاني بين العامين ١٩٨٦ و١٩٩٢، اللذين شهدا تعطيل الدستور والحياة النيابية وتقييد الحريات العامة وتكريس نهج الانفراد بالسلطة، ناهيك عن مشروع تنقيح الدستور في اتجاه يلغي المكاسب الديمقراطية، وهذا ما جوبه بمعارضة شعبية متنامية. وشهدت نهاية عقد الستينيات انفراط عقد حركة القوميين العرب على المستوى القومي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبروز اتجاه يساري داخلها، وهذا ما انعكس على وضع تنظيم الحركة في الكويت، الذي كان يشكل القوة الرئيسية للحركة الوطنية... فيما تنامى بالمقابل التيار الديني، ولكن

هذه التيارات والحركات مارست عملها في إطار يزاوج بين السرية في التنظيم الحزبي والعلنية في العمل السياسي، مع ملاحظة أنّ التركيز في العمل السياسي كان موجهاً بالأساس نحو العمل الانتخابي والعمل البرلماني.
وشهدت نهاية عقد الثمانينات تنامي حركة شعبية مطالبة بعودة العمل بالدستور المعطّل وعودة الحياة النيابية اشتهرت باسم تجمعات «ديوانيات الاثنين»، ورافق هذا تشكيل تحالفات وائتلافات بين القوى السياسية.
وشهدت الكويت في العام ١٩٩٠ زلزالاً خطيراً تمثّل في الاحتلال العراقي، الذي جوبه بموقف وطني موحد لم يشذ عنه أحد في مقاومة الاحتلال والتمسك بالاستقلال والسيادة الوطنية... وشهدت مرحلة ما بعد التحرير حالة من الانفراج السياسي، ونشطت التيارات السياسية على نحو علني، وتشكلت تجمعات وتنظيمات سياسية جديدة، ونشأت ائتلافات وحل بعض التنظيمات السابقة التي اندمجت فيها، لكن ذلك كله لم يرتبط بتطور ملموس في الحياة السياسية، إذ استمر العمل في إطار دستور ١٩٦٢ ولم تبرز مطالبات بإصلاحات ديمقراطية جدية إلا في وقت متأخرٍ من العام ٢٠١١.
وشهدت الكويت بدءاً من العام ٢٠٠٥ أشكالاً متنوعة من الحراك السياسي ذي الطابع الجماهيري، ولكن هذا الحراك كان قائماً على طرح مطالب جزئية محددة أو كان ذا طابع احتجاجي، ولما يتحوّل بعد إلى حركة ديمقراطية تدعو إلى تحقيق إصلاحات ديمقراطية رئيسية.
وفيما يلي نبذ مختصرة عن أهم التيارات والحركات والتجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، بقصد التعرّف عليها، حيث تم تصنيفها وفق توجهاتها

نشأة المعارضة والتيارات السياسية في الكويت

تعود نشأة المعارضة الكويتية إلى عهد الشيخ مبارك الصباح، الذي انفرد بالسلطة بعد قيامه بقتل أخويه، بالإضافة إلى شنّه العديد من الحملات الحربية الفاشلة... وكان أبرز مظاهر تلك المعارضة قيام مجموعة منٍ تجار اللؤلؤ في العام ١٩١١ بالهجرة من البلاد وذلك اعتراضا على الضرائب الباهظة التي فرضها الحاكم لتمويل حروبه، وقراره بمنع الغوص على اللؤلؤ في تلك السنة... وأدرك الحاكم العواقب السلبية على اقتصاد الإمارة جراء تلك الهجرة الاحتجاجية، ما أجبره على استرضاء أولئك التجار وطلبه عودتهم إلى البلاد.

وبرزت المعارضة مرة أخرى في العام ١٩١٤بعد الاحتلال البريطاني للعراق، عندما رفض الكويتيون تلبية طلب الشيخ مبارك الصباح إرسال سفن ومقاتلين لدعم حاكم المحمرة صديقه الشيخ خزعل، الذي كان مؤيدا للاحتلال البريطاني.

وبعد ٍوفاة الشيخ مبارك تولى الحكم ابنه جابر ولم يدم عهده طويلا، ثم تولى الحكم الشيخ سالم الابن الآخر للشيخ مباركٍ، الذي ٍكرر نهج والده في شنّ الحروب، وقد شهد عهده تذمراً شعبيا، فبدأت المطالبة بالعودة إلى نظام الشورى، وبعد وفاته أعد أهل الكويت وثيقة تطالب بمجلس للشورى. وقد تولى الشيخ أحمد الجابر مقاليد الحكم بعدما وافق على المطالب الواردة في تلك الوثيقة، واستجاب لمطلب تشكيل «مجلس الشورى الأول» في العام ١٩٢١.

وقد عقد ذلك المجلس مجموعة من الجلسات, إلا أنّ الخلافات التي نشبت بين أعضائه أدت إلى انحلال ذلك المجلس من تلقاء نفسه، من دون أن يصدر أمر مِن الحاكم بحله، بحيث عاد انفراد الحاكم بالسلطة مجدداً.

وبرزت في بداية ثلاثينيات القرن العشرين مطالبات إصلاحية طرحتها الطبقة التجارية والنخبة المثقفة في البلاد... ومع أنّه تم تشكيل بعض المجالس شبه المنتخبة لإدارة البلدية والمعارف إلا أنّ تدخلات بعض الشيوخ في شؤون تلك المجالس أدت إلى استقالة أعضائها وطرح مطالبات إصلاحية أوضح.

وفي العامِ ١٩٣٨ تشكّلت «الكتلة الوطنية» التي ضمت مثقفين وتجاراً وكان من أبرز ما قامت به توجيهها عريضة إلى الحاكم الشيخ أحمد الجابر تطالبه بتأسيس مجلسٍ تشريعي منتخب, واستجاب الحاكم لتلك العريضة، خصوصا أنّه قد تلقى قبل فترة من تقديم تلك العريضة رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج ينصحه فيها بإجراء إصلاحات... وجرت انتخابات أول مجلس أمة تشريعي في ٢٩ يونيو ١٩٣٨، وفاز أعضاء «الكتلة الوطنية» والمقربين منها بغالبية المقاعد، وقد أقرّ المجلس وثيقة دستورية مختصرة مكونةٍ من خمس مواد تركّز السلطات التشريعية والتنفيذية وجزءاً من السلطة القضائية بيد المجلس المنتخب، حيث تنص تلك الوثيقة الدستورية على «أن الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين», و«أن المجلس مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية», و«أن مجلس الأمة التشريعي هو محكمة الاستئناف»,

و«أن المجلس يجمع بين جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية»، و«أن رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد».

وقرر أعضاء المجلس التشريعي اختيار الشيخِ عبدالله السالمِ الصباح، الذي كان بمثابة ولي العهد رئيسا للمجلس نظراً لاستنارته وتعاطفه مع الحركة الإصلاحية. واتخذ المجلس العديد من القرارات والتنظيمات الإدارية المهمة ونفّذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أصدر المجلس القانون الأساسي أي الدستور، وكان ذا طابع ديمقراطي برلماني، ولكن الحاكم ماطل في التصديقِ عليه، بل أنه أخذ يعرقل تنفيذ قرارات المجلس مستغلا التغيّر في موقف البريطانيين تجاه المجلس بعد إصرار المجلس على أن تتم العلاقة مع شركة النفط من خلاله، وكذلك رفض المجلس الاتفاقية التي وقعها البريطانيون مع السعودية نيابة عن الكويت

وفي ديسمبر من العام ١٩٣٨ أصدر الحاكم قراراً بحلّ مجلس الأمة التشريعي الأول على أمل إضعاف وضع النواب المحسوبين على «الكتلة الوطنية»، إلا أنّ النتائج جاءت لصالحهم وعلى خلاف ما أراده الحاكم.

ما دفع الحاكم إلى تعليق جلسات المجلس لحين الموافقة على الدستور الجديد، في الوقت الذي كان فيه ينتظر الفرصة السانحة للقيام بهجمة مضادة، وهذا ما حدث في شهر مارس من العام ١٩٣٩ بعد اعتراض المجلس على

ما أثير حول «الحماية البريطانية للكويت»، حيث استفاد الحاكم من مواقف بعض التجار الذين تضررت مصالحهم من إجراءات المجلس، وتغير الموقف البريطاني، بالإضافة إلى الموقف السعودي الرافض لوجود المجلس.

وقام أنصار المجلس المنحل بتنظيم تحركات احتجاجية ومظاهرات ووزعوا المنشورات ضد قرار الحل، وألقى الشهيد محمد المنيس كلمة حماسية اعتقل على أثرها، ما أدى إلى صدام مع القوة التي اقتادته إلى السجن استشهد فيه محمد القطامي، وأصيب يوسف المرزوق، وتم في اليوم ذاته تنفيذ حكم الإعدام في الشهيد محمد المنيس، وجرى اعتقال عدد من أعضاء المجلس ونشطاء «الكتلة الوطنية»، وساد حكم استبدادي وتوقف نشاط الكتلة، خصوصاً بعد نشوب الحرب العالمية الثانية.

أولاً
الحركات الوطنية
ذات المطالب الديمقراطية في الثلاثينيات

الكتلة الوطنية

في عام ١٩٣٨ قامت مجموعة مكونة من ١٢عضواً من التجار والمتعلمين (مشعان الخضير، السيد علي السيد سليمان الرفاعي، سليمان العدساني، عبدالله حمد الصقر، عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، يوسف الحميضي، سلطان الكليب، عبد العزيز الصقر، محمد ثنيان الغانم، حمد صالح الحميضي، يوسف المرزوق، خالد العدساني) بتأسيس «الكتلة الوطنية» التي كانت تطالب بحكم دستوري وبقيام مجلس تشريعي

تناط به الصلاحيات للإشراف على شؤون الإمارة.

وكانت الكتلة تمثل الفئاتٍ المستنيرة مِن التجار الإصلاحيين، وأسست تنظيماً جماهيريا وطنياً حمل اسم «نادي كتلة الشباب الوطني».

كتلة الشباب الوطني:

تأسست «كتلة الشباب الوطني» في العام ١٩٣٨، ومن أهم أهدافها وحدة الأمة العربية، إحياء الروح القومية والدفاع عن مكتسبات الكتلة الوطنية. وضمت الكتلة نحو ثلاثمئة عضو، وتم انتخاب أحمد زيد السرحان سكرتيرا للكتلة فيما كان عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيسها الفخري.

وقد أقامت الكتلة مهرجانات مؤيدة للمجلس التشريعي، ونظمت المظاهرات الاحتجاجية بعد تعطيله في مارس من العام ١٩٣٩، حيث أغلقت السلطة نادي كتلة الشباب الوطني واعتقلت بعض أعضائه.

ثانياً

الحركاتالقومية

حركة القوميين العرب

تأسست «حركة القوميين العرب» في بيروت مطلع الخمسينات على إثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وكان من بين مؤسسيها الدكتوران جورج حبش ووديع حداد من فلسطين، والدكتور أحمد الخطيب من الكويت وذلك أثناء دراستهم في الجامعة الأميركية في بيروت.

وقد أسس الدكتور أحمد الخطيب فرعاً لحركة

القوميين العرب في الكويت، حيث كانت الحركة تمثل فئة المثقفين الداعين للتجديد وتعبّر في بداية تشكيلها عن مصالح البرجوازية الوطنية، وذلك على الرغم من أنها ضمت في صفوفها أعضاء من البرجوازية الصغيرة والفئات الشعبية.

وساهمت حركة القوميين العرب بدور بارز في الحركة الوطنية الكويتية، وكان مركز نشاطها خلال أواسط خمسينات القرن العشرين «النادي الثقافي القومي» الذي كان يصدر مجلة شهرية اسمها «الإيمان» وصحيفة أسبوعية هي «ملحق الإيمان» التي أصبحت تحمل لاحقاً اسم «صدى الإيمان»... وكان للحركة دورها في المطالبة بالإصلاح السياسي وتحقيق المشاركة الشعبية، ومحاربة الاستعمار، والتضامن مع الشعوب العربية.

وقادت حركة القوميين العرب في العام ١٩٥٤حملة التوقيع على عريضة موجهة للشيخ عبدالله السالم للمطالبة بتأسيس مجالس مشتركة، وقادت الحركة لجنة الأندية التي كانت بمثابة قيادة علنية للنشاط السياسي المعارض، وفي العام ١٩٥٥ شاركت الحركة في الدعوة إلى انعقاد اجتماع شعبي عام في «مسجد السوق» لانتخاب لجنة لوضع دستور للبلاد، إلا أن السلطة منعت انعقاده، كما شاركت الحركة في تأسيس «الرابطة الكويتية» كتجمع سياسي علني... وفي العام ١٩٥٩ تحدث جاسم القطامي في مهرجان خطابي أقيم في ثانوية الشويخ بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة وطالب بإقامة نظام حكم دستوري، ما أثار غضب السلطة التي سارعت إلى إغلاق الأندية وتعطيل الصحف.

وقد أنشأت الحركة تنظيماً عمالياً ضم في صفوفه حسين

صقر عبداللطيف وحسين اليوحة وحسن فلاح الذين شكلوا النواة العمالية التي قامت بتأسيس الحركة النقابية بعد إقرار الدستور.

وارتبطت الحركة بالخط الناصري وتأثرت به، ولذلك فقد تبنّت حركة القوميين العرب على المستوى القومي الاشتراكية في بداية الستينيات، ما أدى إلى انسحاب العناصر التي تنتمي إلى الطبقة البرجوازية الكبيرة, وانعكس هذا على الطبيعة الطبقية للحركة التي تحوّلت إلى حركة سياسية معبّرة عن مصالح البرجوازية الصغيرة والفئات الشعبية.

وخاضت الحركة غمار النضال البرلماني عبر المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي في العام ١٩٦٢ ومجلس الأمة الأول في العام ١٩٦٣، وشكّلت كتلة نيابية مهمةً، إلا أنّ نوابها استقالوا من المجلس في العام ١٩٦٥ احتجاجاً على القوانين المقيدة للحريات التي نجحت السلطة ونواب الغالبية الموالين لها في تمريرها.

وفي العام ١٩٦٧ خاضت الحركة بالتحالف مع النخبة التجارية انتخابات مجلس الأمة الثاني ضمن قوائم مشتركة، وقد بادرت السلطة إلى قطع الطريق على احتمال نجاح غالبية نيابية معارضة فقامت بتزوير الانتخابات النيابية.

وعلى الرغم من الغضب الشعبي الواسع على التزوير إلا أنّ الحركة نتيجة تحالفها مع النخبة التجارية، التي كانت تهاب النضال الجماهيري والصدام مع السلطة، آثرت عدم إطلاق حركة احتجاج شعبية واسعة، ما أدى إلى ردّة فعل سلبية في صفوف العديد من أعضاء الحركة وأنصارها.

ويُسجل لحركة القوميين العرب في الكويت دورها في تأسيس الحركة النقابية العمالية والحركة الطلابية في النصف الأول من الستينيات.

وبعد هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ شهدت «حركة القوميين العرب» وبقية الأحزاب العربية القومية انشقاقات، وتحول بعض منظماتها من تنظيمات قومية إلى فصائل يسارية وماركسية، بما فيها فرع الكويت، حيث انقسمت الحركة إلى ثلاثة تنظيمات سياسية هي: «الحركة الثورية الشعبية» اليسارية الماركسية، و«حركة التقدميين الديمقراطيين» ذات التوجه اليساري القومي، و«التجمع الوطني» ذو التوجه القومي الناصري.

الرابطة الكويتية

تأسست عام ١٩٥٨، كإطار علني للعمل المشترك بين القوميين العرب والبرجوازية الوطنية، التي غلبت عناصرها على تشكيل الرابطة، وكانت هيئتها الإدارية تضم يوسف إبراهيم الغانم، وعبداللطيف محمد ثنيان الغانم، ودخيل الجسار، وبدر السالم، وحمود النصف، أما سكرتيرها فكان جاسم القطامي.

ومن أهداف الرابطة: دراسة مشكلات الكويت بشكل علمي، وإيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الكويتي، وإعطاء الحرية لإبداء الرأي لكل مواطن في الكويت، والتأكيد على عروبة الكويت والدعوة إلى الوحدة العربية.

وفي العام ١٩٥٩ توقف نشاط الرابطة بعد الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطة.

حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين

بعد هزيمة ١٩٦٧ التي انعكست سلباً على حركة القوميين العرب, التأم في العام ١٩٦٨ بدبي المؤتمر الاستثنائي لحركة القوميين العرب في الخليج واتخذ قرارا بفصل قيادة مجال الكويت لرفضها تبني الماركسية اللينينية، ووجه المؤتمر نداء إلى القواعد الحزبية في الكويت بحسم علاقتها مع القيادة، فاتخذ الكادر الحزبي قراراً بالانشقاق وفصل القيادات التاريخية من التنظيم, ومنهم الدكتور أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبدالله النيباري. وهذا ما رفضته هذه القيادات حيث شكلت في نهاية العام ١٩٧٠ «حركة التقدميين الديمقراطيين»، وهي تنظيم ديمقراطي أغلب قياداته وأعضائه من الأعضاء السابقين في حركة القوميين العرب مثل الدكتور الخطيب والمنيس والنيباري ونايف الأزيمع وعبدالله البعيجان, ويحمل توجهات قومية يسارية ذات برنامج وطني ديمقراطي، حيث أصدرت الحركة برنامجها في العام ١٩٧١ وقد تضمّن التأكيد على أن الحركة تنظيم سياسي طليعي يسترشد بالنظرية العلمية والفكر الثوري العربي والعالمي في نشاطه وفي تحليل الأوضاع ورسم سياسته وأسلوبه في العمل، وتؤمن بالنضال السياسي بمختلف وسائله وعبر كافة السبل المتاحة، وهي تعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وقواها الوطنية من أجل تحقيق كامل مهمات وأهداف مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، كما تدعو إلى تصفية جميع مظاهر التبعية الاقتصادية للإمبريالية، وتدعو إلى ترسيخ الديمقراطية وإطلاق الحريات، وإجراء إصلاح تقدمي في الجهاز الإداري

للدولة، وتؤمن بمساواة المرأة مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات العامة.

وعندما خاضت الحركة انتخاباتٍ مجلسٍ الأمة الثالث في العام ١٩٧١ حقق مرشحوها فوزاً ملحوظاً في الانتخابات بفوز أربعة منهم، كما خاضت الحركة انتخابات الفصل التشريعي الرابع في العامٍ ١٩٧٥ باسم قائمة «مرشحي نواب الشعب» التي ضمت أطرافاً أخرى، ودعا برنامجها الانتخابي إلى العمل على صيانة الحقوق التي كفلها الدستور... والنضال داخل مجلس الأمة وخارجه لجعل مبدأ سيادة القانون حقيقة واقعة... والعمل على تعزيز الديمقراطية وتوسيع إطار ممارستها... وإنشاء محكمة إدارية، وتخفيض سن الناخب، ومنح المرأة حقوقها السياسية كاملة... وإلغاء هيمنة السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة التشريعية.

ومن جانب آخر فقد تمت في العام ١٩٧٥ عملية إعادة بناء تنظيم الحركة من جديد.

وفي العام ١٩٧٨ بعد مرور أكثر من سنتين على الانقلاب الأول على الدستور شاركت الحركة مع أطراف وطنيةٍ أخرىٍ فيٍ تأسيس «التجمع الديمقراطي» الذي كان إطاراً عاما علنيا للعمل السياسي .

وغالباً ما تسمى حركة التقدميين الديمقراطيين باسم «جماعة الخطيب» نسبة إلى زعيمها البارز الدكتور أحمد الخطيب، أو «جماعة الطليعة» نسبة إلى اسم الصحيفة الأسبوعية التي تصدرها، كما كان «نادي الاستقلال» هو مقر نشاطها الجماهيري قبل حله في العام ١٩٧٦.

واستمرت الحركة قائمة حتى العام ١٩٩١ واندمجت في «المنبر الديمقراطي الكويتي».

التجمع الوطني

أدت الانقسامات الداخلية في الحركة، بعد نكسة ١٩٦٧ إلى ظهور تنظيمات أخرى من الأعضاء السابقين في الحركة، فقام جاسم القطامي بتأسيس «التجمع الوطني»، وهو تنظيم سياسي وطني ذو توجه قومي ناصري كان من بين مؤسسيه عبدالمحسن الدويسان، وفيصل المشعان، وعبدالله زكريا الأنصاري.

وأصدر التجمع برنامجاً في نوفمبر ١٩٧٤ يحمل عنوان «منهاج عمل التجمع الوطني»، وأكد التجمع فيه أنّ الأسلوب الواجب إتباعه في العمل السياسي هو الأسلوب السلمي للإصلاح... والمحافظة على النظام الديمقراطي... واحترام الدستور والإقرار بالحقوق السياسية للمرأة... ووضع التجمع أربعة أسس للسياسة الاقتصادية هي: اقتصاد موجه، وإنتاجية محلية، وتكامل عربي، واتفاقات دولية سليمة.

وطوال عقد السبعينيات كان هناك تنافس حاد يدور بين التجمع الوطني وحركة التقدميين الديمقراطيين خاصة وقوى اليسار عموما، وهذا ما انعكس في الانتخابات النيابية وانتخابات نادي الاستقلال والحركة الطلابية وبعض المواقف السياسية. إلا أنّه بعد العام ١٩٨١ حدث تقارب وتعاون بين الطرفين.

وكان التجمع الوطني قد قاطع انتخابات مجلس الأمة

الثالث في العام ١٩٧١ بسبب اعتراضه على توزيع المناطق على الدوائر الانتخابية والعبث في جداول الناخبين، إلا أنه شارك في انتخابات مجلس الأمة الرابع ١٩٧٥ ومثّله فيه جاسم القطامي، وكذلك في انتخابات مجلس الأمة الخامس في ١٩٨١ التي جرت بعد تفتيت الدوائر الانتخابية من عشر إلى خمس وعشرين دائرة إلا أنه خسر مقعده شأنه في ذلك شأن معظم مرشحي المعارضة، ثم استعاده في مجلس الأمة السادس في ١٩٨٥ بالإضافة إلى النائب حمد الجوعان الذي كان محسوباً على التجمع الوطني.

وفي العام ١٩٩١ اندمج التجمع الوطني في إطار المنبر الديمقراطي الكويتي.

حزب البعث:

تأسست في العام ١٩٥١ أولى حلقات حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت، وكان معظمها من العرب الوافدين للعمل في الكويت... ودارت المنافسة بين البعثيين والقوميين العرب للسيطرة على «النادي الثقافي القومي» الذي أنشأه القوميون العرب، ثم أسس البعثيون بقيادة حمد اليوسف العيسى نادياً خاصاً بهم حمل اسم «نادي الاتحاد العربي»، فيما أسس فيصل الصانع منظمة طلابية لم تستمر طويلا حملت اسم «اتحاد طلبة الكويت».

ولكن جراء أسباب موضوعية من بينها المزاج الناصري المسيطر في الشارع الكويتي خلال الخمسينيات والستينيات، وكذلك نتيجة عوامل ذاتية تمثلت في غياب زعامات سياسية مؤثرة من بين البعثيين مثلما كان حال القوميين العرب.

لم يتمكن البعثيون من التوسع التنظيمي والتأثير السياسي.

ولكن بدءاً من العام ١٩٨١ وتحت تأثير المزاج الذي تشكّل جراء الاستقطاب داخل المجتمع الكويتي على خلفية الموقف من الحرب العراقية الإيرانية فقد حقق البعثيون بعض التقدم، فحصل مرشحهم فيصل الصانع على موقع انتخابي متقدم، ثم فاز في الانتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٨٥، كما تأسست في الجامعة قائمة طلابية حملت اسم «القائمة القومية» كانت قريبة من خط البعثيين.

وبعد الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ رفض البعثيون الكويتيون التعاون مع سلطات الاحتلال، على الرغم من أنّ حزب البعث هو الحزب الحاكم في العراق حينذاك، ما أدى إلى قيام المخابرات العراقية باعتقال زعيمهم فيصل الصانع وعدد من أفراد أسرته والحكم عليهم بالإعدام.

ثالثاً

الحركات اليسارية

العصبة الديمقراطية:

تأسست العصبة الديمقراطية الكويتية في بداية الخمسينيات كتنظيم يساري، وكانت تصدر نشرة تحمل اسم «راية الشعب الكويتي» كان تهاجم شركات النفط الأجنبية وممارساتها ضد العمال، وتطالب بوضع دستور للبلاد وإجراء انتخابات حرة... وقد وصفت الوثائق البريطانية ما كان يرد في النشرة بأنه أشد الانتقادات التي وجهت لنظام الحكم في الكويت.

وساهمت مع عناصر عمالية في تأسيس تنظيم نقابي سري شارك في المؤتمر الثالث لاتحاد النقابات العالمي الذي انعقد في العام ١٩٥٣ في فينا.

وتعرضت العصبة والعناصر اليسارية والتقدمية إلى هجوم عنيف في إطار الحملة المعادية للشيوعية التي أطلقتها السلطة بالتعاون مع شخصيات برجوازية وعناصر القوميين العرب والبعثيين عبر تشكيل «لجنة مكافحة الشيوعية»، حيث شنت صحف «الشعب» و«الفجر» ذات التوجه القومي حملات إعلامية تحريضية ضد اليساريين والتقدميين، فقد كتبت صحيفة «الشعب» في العدد الصادر في ١٥ يناير ١٩٥٩ مقالة افتتاحية جاء فيها: «لقد وضح تماماً أن الشيوعية تعمل في الكويت، وإذا كان الشيوعية خطراً يهدد سلامة وأمن الدول الكبرى بحيث تضطر هذه الدول لتعبئة جميع إمكانياتها لمقاومتها، وإذا كان الشيوعية بمثل هذه الخطورة في الدول الكبرى فما الحال إذن بالنسبة للكويت وهي الدولة الصغيرة ... ونحن من أجل حماية الشعب العربي في الكويت من خطر الشيوعية نطالب المسؤولين في الكويت بحماية الكويت من خطر الشيوعية الداهم»!

وبالفعل فقد تعرضت العناصر اليسارية والتقدمية للملاحقة في العام ١٩٥٩، حيث أبعدت السلطة آلاف العناصر غير الكويتية تحت تهمة «الشيوعية»، فيما تعرضت العناصر الكويتية للضغوط، وتم اعتقال البعض، ما أدى إلى توقف نشاطها التنظيمي والسياسي.

اللجنة الوطنية لأنصار السلام

مجموعة يسارية نشطت في الخمسينات وكانت توزع منشوراتها عبر «مكتبة الخليج»، وشنت هجوما على مبدأ ايزنهاور، الذي أعلنه الرئيس الأميركي في العام ١٩٥٧، وينص على حق الولايات المتحدة في التدخل اقتصاديا وعسكريا في الدول الأجنبية إذا طلبت حكومات تلك الدول ذلك، وكان المقصود من المبدأ محاربة الشيوعية والناصرية وبشكل عام التوجهات المعادية للامبريالية في الدول العربية.

الحركة الثورية الشعبية

«الحركة الثورية الشعبية» تنظيم يساري تأسس على أثر تفكك حركة القوميين العرب على الصعيد القومي وتبني معظم فصائلها الخط اليساري الماركسي اللينيني بعد هزيمة ١٩٦٧.

فقد شكلت الكوادر والعناصر التي انشقت من حركة القوميين العرب تنظيما أعلن تبنيه الماركسية اللينينية والعنف الثوري وارتباطه التنظيمي ضمن «الحركة الثورية الشعبية في عمان والجزيرة العربية»، وقد عقدت الحركة مؤتمرين في منتصف أكتوبر من العام ١٩٦٨ وآخر في ١٠ فبراير من العام ١٩٦٩.

ومن أبرز أنشطة الحركة توزيعها منشورات للاحتجاج على زيارة شاه إيران إلى الكويت في العام ١٩٦٨، وكذلك منشورات للتضامن مع إضراب عمال النفط في بداية العام ١٩٦٩، وبمناسبة الذكرى الثانية لتزوير الانتخابات في ٢٥ يناير

من العام ذاته، بالإضافة إلى وضع مفرقعات أمام السفارة الإيرانية وطريق المطار وقصر الضيافة أثناء زيارة شاه إيران للكويت, وكذلك وضع مفرقعات أمام مباني مجلس الأمة ووزارة الداخلية ومنزل وزير الداخلية في ذكرى تزوير انتخابات ١٩٦٧.

وتم اعتقال معظم قيادات التنظيم في مايو من العام ١٩٦٩، حيث قامت عناصر من القواعد من الذين لم تطلها حملة الاعتقالات بالتجمع لإعادة بناء التنظيم لكنها واجهت صعوبات وإخفاقات.

وبعد المؤتمر الرابع للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي الذي عقد في العام ١٩٧٤ على مستوى منطقة الخليج تقرر تكريس الاستقلال التنظيمي لكل تنظيم من تنظيمات الحركة في بلاده، واتخذ تنظيم الحركة الثورية الشعبية في الكويت اسم «حزب الشعب الديمقراطي» بقيادة أحمد الربعي.

حزب الشعب الديمقراطي الكويتي

شكله فرع «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» في الكويت بقيادة أحمد الربعي وأحمد الديين وراشد المحارب وذلك في العام ١٩٧٤ ولم يستمر طويلا.

وكان برنامج الحزب يدعو إلى إطلاق الحريات العامة, وبناء اقتصاد متحرر من التبعية للرأسمال الأجنبي وسيطرة الاحتكارات النفطية الأجنبية. كما تناول برنامج الحزب معاناة الطبقة العاملة من السياسة الاقتصادية، ودعا إلى توزيع عادل للدخل يكفل نمو القطاعات الإنتاجية.

وأنشأ الحزب تجمعاً ديمقراطياً حوله حمل اسم «حركة العمل الديمقراطي»، وتحلل ذلك الحزب بعد بضعة أشهر جراء الخلافات الفكرية والسياسية في صفوف قيادته.

حركة العمل الديمقراطي

تأسست في العام ١٩٧٤ بمبادرة من «الحركة الثورية الشعبية» التي تحولت إلى «حزب الشعب الديمقراطي»، وهذه الحركة أقرب إلى تكون تجمعاً ديمقراطياً وليس تنظيماً حزبياً، وكانت تضم في صفوفها نخبة من المثقفين الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين من بينهم د. خالد الوسمي، ود. عبدالعزيز السلطان، ود. محمد الرميحي، ومحمد خالد الرومي، وأحمد الربعي، وطرحت برنامجاً سياسياً دعا إلى انجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي من سيطرة شركات النفط الاحتكارية, وإشاعة العدالة الاجتماعية...وتحللت هذه الحركة مع تحلل «حزب الشعب الديمقراطي».

حزب اتحاد الشعب في الكويت

توصل عدد من المناضلين النقابيين العماليين والمثقفين الماركسيين في العام ١٩٧٤ إلى أنّ هناك ضرورة موضوعية لتأسيس حزب للطبقة العاملة والفئات الشعبية على أسس الماركسية اللينينية، وذلك بالاستناد إلى تطور الطبقة العاملة في الكويت وتنامي حركتها النقابية وحاجتها إلى وجود حزبها السياسي المستقل, وانتشار الأفكار اليسارية في العالم, وتصاعد النضال الوطني الديمقراطي وعدم قدرة البرجوازية على قيادته.

ففي ١٤ مارس ١٩٧٥ تأسس حزب اتحاد الشعب في الكويت على أيدي مجموعة من النقابيين والمثقفين الماركسيين، وهو حزب ماركسي لينيني يدعو إلى تعزيزٍ الاستقلال السياسي الوطني وبناء اقتصاد وطني بعيدا عن التبعية للنظام الرأسمالي، وإطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها.

وفي مارس من العام ١٩٧٦ أصدر الحزب نشرته الدورية «الاتحاد»، وفي العام ١٩٧٨ قام شباب الحزب بتأسيسٍ «اتحادٍ الشبيبة الديمقراطية في الكويت» الذي يعد رديفا شبابيا للحزب، وكان الاتحاد يصدر نشرة دورية تحمل اسم « الشبيبة»، وقد انضم اتحاد الشبيبة إلى اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي «وفدي»، كما شارك الاتحاد في عدد من المهرجانات العالمية للشباب والطلبة، التي كانت تقام في البلدان الاشتراكية.

وكان للحزب وجوده الواضح ونفوذه الملموس في إطار الحركة النقابية العمالية، ناهيك عن دوره في صفوف الحركة الوطنية، وذلك على الرغم من الظروف السياسية الصعبة التي كان يناضل فيها وفرضت عليه العمل بصورة سرية جراء الانقلابين السلطويين على الدستور في ١٩٧٦ و١٩٨٦ والتضييق على الحريات العامة، ثم في فترة الاحتلال في العام ١٩٩٠.

وفي العام ١٩٧٨ شارك الحزب في تأسيس «التجمع الديمقراطي» بالتعاون مع «حركة التقدميين الديمقراطيين».

وخلال الاحتلال العراقي للكويت أصدر الحزب عدداً من البيانات الجماهيرية التي تدعو المواطنين الكويتيين إلى

مقاومة الاحتلال والصمود داخل الوطن، كما ساهم عدد من قادة الحزب وكوادره في مجموعات المقاومة المسلحة.

وبعد أيام قليلة من انسحاب القوات العراقية المحتلة، شارك «حزب اتحاد الشعب» و«حركة التقدميين الديمقراطيين» و«التجمع الوطني» في تأسيس «المنبر الديمقراطي الكويتي»، الذي عقد مؤتمره التحضيري في ٢ مارس من العام ١٩٩١، وذلك ضمن محاولة لتوحيد صفوف القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ضمن ائتلاف سياسي علني يحمل برنامجا مرحليا.

وعمل أعضاء حزب اتحاد الشعب ضمن إطار «المنبر الديمقراطي الكويتي» نحو عقدين من الزمن، حيث تبين لهم بالملموس ومن خلال تقييم هذه التجربة والمراجعة التحليلية النقدية لمسيرة الحزب خلال تلك الفترة, أن هناك تناقضات ونواقص وسلبيات في عمل المنبر أثّرت سلباً على الحركة الوطنية ودورها، كما تركت أثرها السلبي على الوجود المستقل للحزب وعلى أوضاع الحركة النقابية العمالية, وذلك جراء تحوّل المنبر إلى تجمع انتخابي وبتأثير من انتشار الاتجاهات النيوليبرالية داخله، ما استدعى التخلي عن العمل داخل المنبر الديمقراطي واستئناف العمل الحزبي المستقل، ففي ١٤ مارس ٢٠١٠ استأنف الحزب وجوده المستقل ونشاطه السياسي والتنظيمي عبر إعداد برنامج ولائحة تنظيمية جديدين, ولاحقاً تم تبني اسم جديد لحزب اتحاد الشعب هو «الحركة التقدمية الكويتية».

التيار التقدمي الكويتي

برزت في أوائل العام ٢٠١١ ظروف موضوعية مواتية لتشكيل التيار التقدمي الكويتي كتيار سياسي مستقل يعبّر عن مصالح الطبقة العاملة والفئاتٍ الشعبية والمهمشة ويرفع راية العدالة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع رايتي التقدم والديمقراطية، حيث تم الإعلان عن تأسيس «التيار التقدمي الكويتي» في ٧ فبراير من العام ٢٠١١، وتزامن ذلك مع بروز أزمة النظام الرأسمالي العالمي وتداعي مقدسات الاتجاه النيوليبرالي، وإعادة الاعتبار إلى الأفكار التقدمية واليسارية على نطاق عالمي، وكذلك مع تطور الحركة الوطنية والديمقراطية الكويتية.

والتيار التقدمي الكويتي إطار يضم في صفوفه العناصر الداعية إلى التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويهدف التيار التقدمي الكويتي إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، وحفظ كرامة المواطن الكويتي عبر المواطنة الدستورية المتساوية، والحفاظ على وحدة الشعب الكويتي، واحترام الحريات الشخصية والعامة والحقوق الأساسية، وتحرير مؤسسات المجتمع المدني من وصاية السلطة، والدفاع عن المكتسبات الشعبية ومصالح ذوي الدخول المتدنية والفئات الشعبية، والحفاظ على مستوى المعيشة العام، والتأكيد على حرية الاعتقاد واحترام المعتقدات الدينية ورفض استغلال الدين لأغراض سياسية، والذود عن السيادة الوطنية للكويت، وإعادة الاعتبار إلى مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة في إطارٍ «دستور الحدّ الأدنى»، وتحقيق الإصلاح الدستوري وصولا إلى نظام

برلماني ديمقراطي كامل، ومنع احتكار السلطة، وتوزيع عادل للدوائر الانتخابية، والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة التنفيذية، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد والإفساد، ومنع استغلال النفوذ، والكشف عن الذمم المالية لكبار المسؤولين في الدولة، ومعالجة مشكلات بطالة الشباب الكويتي والسكن وسوء الخدمات والتضخم وارتفاع الأسعار والغش التجاري، وربط سلم الرواتب والأجور بارتفاع تكاليف المعيشة.تطوير القوى المنتجة وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسة اقتصادية وطنية تعتمد التخطيط والاستخدام العقلاني طويل الأمد للثروة النفطية، وتحقيق التنمية التي يكون الإنسان الكويتي هدفها ومحوره، وتحقيق تطلعات الشباب وتمكينهم من المساهمة بدوِر فعّال في الحياة العام، وإلغاء أي تمييز ضد النساء. حلّ جذري لقضية الكويتيين البدون، وإصلاح التعليم ورفع مستوى مخرجاته وربط التعليم باحتياجات التطور ومتطلبات الحياة المعاصرة، وإصلاح إداري شامل للحد من البيروقراطية والروتين وتدني الإنتاجية، ولجعل الإدارة الحكومية في خدمة المجتمع، والاهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية من نفط ومياه جوفية، والاعتناء بالثقافة ودعم المبدعين وتشجيعهم، والتضامن مع كفاح الشعوب العربية والشعوب الصديقة من أجل الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية وضد الاستبداد والفساد والتبعية.

ويقود التيار التقدمي الكويتي مجلس عام ينبثق عنه مكتب تنفيذي، وله موقع على شبكة الانترنت وحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة. كما يصدر التيار التقدمي

بيانات حول مختلف الأحداث والتطورات والقضايا العامة إلى جانب ما يصدره من وثائق سياسية ومواد تثقيفية تنشرها الصحافة المحلية والعربية، كما يقيم التيار العديد من الفعاليات والندوات، ويشارك بفعالية في الحراك الشعبي.

رابعاً

الائتلافات الوطنية الديمقراطية

التجمع الديمقراطي

تأسس «التجمع الديمقراطي» في ديسمبر من العام ١٩٧٨ بمشاركة من «حركة التقدميين الديمقراطيين» و«حزب اتحاد الشعب» وعناصر وطنية مستقلة وأخرى بعثية وإسلامية مستنيرة، ولكنه اقتصر بعد ذلك على الأطراف ذات التوجه التقدمي.

وكانت أهداف التجمع الديمقراطي تتمثّل في السعي إلى قيام حكم ديمقراطي سليم... والعمل على عودة الحياة النيابية على أسس سليمة... وإقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية وينعدم فيه التمييز العائلي والقبلي والطائفي والطبقي... وانتهاج سياسة نفطية تعمل للمصلحة الوطنية والقومية.

وبعد عودة العمل بالدستور في العام ١٩٨١ لم يتمكن أي من مرشحي «التجمع الديمقراطي» من الفوز في انتخابات مجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس في ذلك العام لأسباب تتصل بالتقسيم المستحدث للدوائر الانتخابية والحملة التي شنتها السلطة والجماعات الإسلامية ضد المعارضة الوطنية، ولكن مرشحي التجمع الديمقراطي حققوا نجاحا في انتخابات ١٩٨٥ حيث فاز ثلاثة من مرشحيه.

الحركة الدستورية ١٩٨٩/١٩٩٠

هي حركة شعبية كويتية تضم في صفوفها جميع المواطنين المؤمنين بالشرعية الدستورية وذلك في مواجهة الانقلاب الثاني على الدستور الذي قامت به السلطة في العام ١٩٨٦. وكانت الحركة الدستورية ذات هيكل تنظيمي بسيط يتناسب مع واقعٍ تشكيلها, حيث تتشكل القيادة السياسية من ثلاثين نائبا من أعضاء مجلس الأمة المنتخب في العام ١٩٨٥ والمنحل في العام ١٩٨٦ بقيادة رئيس ذلك المجلس أحمد السعدون.

ومن أهداف تلك الحركة الدفاع عن الدستور واستعادةٍ الشرعية الدستورية, وإجراء انتخاباتٍ مجلس الأمة وفقاً لقانون الانتخابات الذي كان قائماً حينذاك, وتعزيز استقلال السلطات الثلاث, وإلغاء القوانين المقيدة للحريات التي كفلها الدستور.

وكانت الحركة تعتمد على تعبئة وتنظيم الحراك الجماهير, واستخدام الوسائل السلمية. وكانت الدواوين أحد تلك الوسائل للتحرك الشعبي, وكذلك العرائض، وهذا ما تمثّل في العريضة الشعبية التي وقع عليها عشرات آلاف المواطنين للمطالبة بعودة العمل بالدستور في العام ١٩٨٩ وانطلاق التجمعات الجماهيرية الحاشدة لديوانيات الاثنين في نهاية ذلك العام.

وانتهى وجود هذه الحركة في العام ١٩٩٢ بعد عودة العمل بالدستور والحياة النيابية.

مجموعة ال٤٥

تم تأسيس مجموعة ال٤٥ في يوليو منٍ العام ١٩٨٩ في إطار الحركة الدستورية وكانت تضم نوابا سابقين وناشطين سياسيين ونقابيين وأكاديميين وطلبة وإعلاميين ورجال قانون، وذلك لمشاركة نواب مجلس ١٩٨٥ المعترضين على الانقلاب على الدستور في الحركة المطالبة بعودة العمل بالدستور، وتركّز جهد هذه المجموعة على جمع تواقيع عشرات آلاف المواطنين على العريضة الشعبية المطالبة بعودة العمل بالدستور ومحاولة تقديمها إلى الديوان الأميري وتنظيم اللقاءات الجماهيرية.

المنبر الديمقراطي الكويتي

نشأت في العام ١٩٩١ بعد تحرير الكويت ظروف ملائمة لقيام ائتلاف سياسي واسع ضم في صفوفه القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية للعمل بشكل علني، حيث بادرت الأطراف الثلاثة: «حزب اتحاد الشعب في الكويت»، و«حركة التقدميين الديمقراطيين» التي كان يقودها الدكتور أحمد الخطيب، و«التجمع الوطني» الذي كان يقوده جاسم القطامي، بالتعاون مع وطنيين مستقلين إلى تأسيس «المِنبر الديمقراطي»، الذي انطلق بعد التحرير بأيام، وتحديداً في الثاني من مارس١٩٩١ عندما عقد المنبر مؤتمره التحضيري.

حيث صدر بيان تأسيسي حدد أهداف المنبر التي تتمثّل في ضمان استقلال وسيادة الكويت, وبنائها على أسس وطنية وديمقراطية، توسيع المشاركة الشعبية, وتوفير ضمانات الحرية والحقوق الديمقراطية وسيادةٍ القانون والتعددية السياسية وتداول السلطة ديمقراطيا، واستقلال القضاء،

والتنمية البشرية، وتحول الاقتصاد الكويتي من اقتصاد استهلاكي يعتمد على عائدات النفط إلى اقتصاد ذي قاعدة إنتاجية واسعة.

كما أصدر المنبر الديمقراطي خلال العام ١٩٩١ نشرة حملت اسم «صوت الشعب».

ثم انعقد المؤتمر التأسيسي في الخامس من ديسمبر من العام ١٩٩١ وأقر إعلاناً للمبادئ ولائحة داخلية وانتخب هيئة تنفيذية، إلا أنّه سرعان ما برزت الخلافات داخل المنبر الديمقراطي حول كيفية اختيار المرشحين إلى الانتخابات النيابية، ثم حول مدى التزام بعضهم ببرنامج المنبر وخطه السياسي.

ومع ذلك فقد استمر الائتلاف بين القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في إطار «المنبر الديمقراطي» قائماً إلى أن تفاقمت تناقضات أشد وضوحاً بدءاً من العام ١٩٩٩ بين التيارات المختلفة داخل صفوفه، كان أبرزها اتجاهات تقدمي ونيوليبرالي... حيث نجح الاتجاه التقدمي في إقرار برنامج ذي وجهة تقدمية حمل اسم «طريق الكويت نحو النهضة والتغيير» في المؤتمر الاستثنائي المنعقد في مارس ١٩٩٩ وفاز بالمواقع الرئيسية في قيادة المنبر، فيما تنامت في المقابل قوة الاتجاه النيوليبرالي أو الليبرالي الجديد تحت تأثير انتشار التوجهات النيوليبرالية في العالم الرأسمالي خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، التي تدعو إلى إطلاق آلية السوق وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي ومسؤولياتها الاجتماعية... وفي الوقت نفسه فقد تحوّل «المنبر الديمقراطي» مع مرور الوقت وتحت ضغط

العوامل الانتخابية إلى تجمع انتخابي على حساب دوره السياسي والتنظيمي وانحصر نشاطه في الدوائر الانتخابية التي يخوض فيها مرشحوه الانتخابات، وهذا ما أدى إلى تكريس النزعة المناطقية الفئويةٍ داخله، ما دفع العناصر التقدميةٍ اليسارية إلى الابتعاد بدءاً من العام ٢٠٠٠ ثم انسحابها منه نهائياً في العام ٢٠١٠.

وبذلك لم يعد المنبر الديمقراطي ذلك الائتلاف السياسي الواسع، وإنما تحوّل بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٢ إلى تجمع سياسي ذي حضور انتخابي وتمثيل نيابي مندمج في إطار التحالف الوطني الديمقراطي والكتلة النيابية القريبة منه التي تحمل اسم «كتلة العمل الوطني»، واستمر الوضع كذلك إلى مؤتمر المنبر المنعقد في العام ٢٠١٣، الذي شهد تغيرات ايجابية في وجهة المنبر وعلى مستوى مواقفه السياسية المعلنة وتركيبة أمانته العامة لصالح الاتجاه الوطني الديمقراطي.

الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية

تشكلت في ٩ سبتمبر من العام ٢٠١٢ من شخصيات سياسية ونشطاء ينتمون إلى تيارات سياسية ومجاميع شبابية ونواب سابقين ينتمون إلى المعارضة من بينها: التيار التقدمي الكويتي، والحركة الدستورية الإسلامية «حدس»، والحركة الديمقراطية المدنية «حدم»، وكتلة العمل الشعبي، وكتلة التنمية والإصلاح، ونواب الأغلبية في مجلس فبراير ٢٠١٢ المبطل، ومظلة العمل الكويتي «معك»، وذلك بهدف التصدي لتوجه السلطة إلى تغيير النظام الانتخابي وفرض نظام

الصوت الواحد، واختارت الجبهة هيئة تنفيذية وتولى أحمد الديين من التيار التقدمي مسؤولية المنسق العام لتلك الجبهة، التي قامت بإصدار بيانات سياسية وتقديم مذكرات قانونية إلى المجلس الأعلى للقضاء ومجلس الوزراء، وشاركت في عدد من الفعاليات السياسية، وانفرط عقد الجبهة بعد انتخابات ديسمبر ٢٠١٢ وفق مرسوم قانون الصوت الواحد.

وواجهت الجبهة ٍمصاعب وتعقيدات جراء الطابع الشخصي للتمثيلِ فيها بدلا من تشكيلها من تنظيمات سياسية، ما أدى إلى تعطل عملها والبحث عن آلية أخرى للتنسيق بين أطراف المعارضة.

ائتلاف المعارضة

تأسس في فبراير من العام ٢٠١٣ من تيارات سياسية ونواب سابقين ومجاميع شبابية معارضة لنهج الإنفراد بالسلطة وللمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، ومن بين هذه الأطراف: حركة العمل الشعبي «حشد»، والحركة الدستورية الإسلامية «حدس»، والحركة الديمقراطية المدنية «حدم»، والحركة الإصلاحية الكويتية «حراك»، ومظلة العمل الكويتي «معك»، وممثلون عن كتلة العمل الشعبي وكتلة التنمية والإصلاح والنواب السابقون المستقلون، ونقابيون، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والتيار التقدمي الكويتي، حيث تم إقرار إعلان مبادئ للائتلاف، مع ملاحظة أنّ التيار التقدمي الكويتي الذي شارك بنشاط في الإعداد لقيام الائتلاف قد أبدى ملاحظات حول الأطراف المشاركة ومستقبل عمل الائتلاف، ولما لم تتم مناقشتها قبل تشكيل المكتب السياسي فقد آثر التيار ٍالتقدمي عدم المشاركة في ذلك المكتب مع استمراره عضواً في الجمعية العمومية التي

لم تعقد أي اجتماع آخر لها بعد التأسيس، في حين شاركت الأطراف الأخرى في عضوية المكتب السياسي وتولى مسلم البراك منصب المنسق، وقام الائتلاف ببعض الأنشطة، ويلاحظ أنّ الحضور السياسي للائتلاف قد تلاشى بعد انتخابات مجلس ٢٠١٣ بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم قبول الطعن في مرسوم قانون الصوت الواحد، فيما شاركت بعضٍ الأطراف المشكلة للائتلاف في الانتخابات الثانية وفقاً لمرسوم الصوت الواحد بعد صدور حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن في عدم دستوريته، وذلك على خلاف قرار الائتلاف بمقاطعتها.

خامساً

الحركات الليبرالية والبرجوازية الوطنية

التجمع الدستوري

تشكل التجمع بعد التحرير بقيادة رئيس غرفة التجارة والصناعة حينذاك عبد العزيز حمد الصقر. وكان يضم في صفوفه مجموعة من الشخصيات الفاعلة ضمن النخبة التجارية من أبرزهم يوسف النصف. وتمثلت توجهات ذلك التجمع في تبني قضايا الدستور والديمقراطية.

شارك التجمع الدستوري في انتخابات ١٩٩٢ بمرشح واحد هو جاسم حمد الصقر، ثم توقف نشاطه.

التجمع الوطني الديمقراطي

تحت تأثير نمو التوجهات الليبرالية بادرت مجموعة من

رجال الأعمال وبعض الأكاديميين وعدد من الناشطين في الشأن العام بقيادة د. أحمد بشارة وفيصل العلي المطوع ومحمد الصقر ود. يوسف الابراهيم وعبدالله الطويل إلى الإعلان عن قيام تجمع ذي توجه ليبرالي تحت اسم «التجمع الوطني الديمقراطي» في ٢٦ مايو من العام ١٩٩٧.

وحدد التجمع الوطني الديمقراطي أهدافه في الالتزام بدستور ١٩٦٢ والتمسك بالشرعية الدستورية، والحرص على أمن الكويت وسلامتها وصيانة استقلالها والمحافظة على وحدتها الوطنية، وكان يؤمن وبحرية الاقتصاد كمنهج اقتصادي وتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره من خلال مبادئ اقتصاد السوق.

وكان التجمع يصدر مجلة شهرية حملت اسم «كويت المستقبل»، وشارك مع المنبر الديمقراطي الكويتي في تأسيس التحالف الوطني الديمقراطي في العام ٢٠٠٢.

التحالف الوطني الديمقراطي

تأسس التحالف الوطني الديمقراطي في ٢٣ ديسمبر من العام ٢٠٠٢ بمشاركة من المنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي، وذلك كمظلة موحدة لعملهما المشترك لحماية المكتسبات الدستورية، والدفاع عن الحريات، وإشاعة مبادئ الوحدة الوطنية ونبذ التفرقة، ولكنه مع مرور الوقت تحوّل إلى تنظيم سياسي برجوازي ليبرالي ولم يعد مجرد مظلة للعمل المشترك.

وكان للتحالف دوره في التحرك الشبابي من أجل الإقرار

بالحقوق السياسية للمرأة في العام ٢٠٠٥ ومن أجل إصلاح النظام الانتخابي في العام ٢٠٠٦، بينما كانت مشاركته ضعيفة وأحيانا مترددة في الحراك الشعبي الذي انطلق بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢، ولكنه ساهم في حملة مقاطعة الانتخابات الأولى التي جرت وفقاً لمرسوم قانون الصوت الواحد في ديسمبر ٢٠٠٢ بينما شارك في الانتخابات التالية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية في شأن ذلك المرسوم بقانون، وتعد جريدة «الجريدة» لسان حال التحالف وإن لم يكن ذلك بصورة رسمية.

جماعة الوفاق الوطني

تكونت جماعة الوفاق الوطني في العام ٢٠٠١ من بعض التجار وعدد من الوزراء السابقين والشخصيات العامة أبرزهم يوسف النصف وعبدالله المفرج وعبدالوهاب الوزان.

وليس لهذه الجماعة امتداد تنظيمي، وهي لا تخوض الانتخابات النيابية، وتحاول أن تقوم بدور توفيقي بين القوى السياسية.

سادساً

الكتل النيابية والتنظيمات السياسية المتفرعة عنها

كتلة العمل الشعبي

ضم في بداية تأسيسه خلال الفصل التشريعي التاسع لمجلس الأمة المنتخب في العام ١٩٩٩ أحد عشر نائباً من النواب المستقلين وبعض المنتمين منهم إلى تيارات سياسية

بقيادة رئيس المجلس السابق حينذاك أحمد السعدون، وذلك في أعقاب تبينهم الاستجواب الموجه إلى الوزير د. عادل الصبيح.

وأصبح هذا التكتل منذ ذلك الحين المحور الرئيسي للمعارضة النيابية داخل المجالس المتعاقبة، فيما برز دور زعمائها مثل أحمد السعدون ومسلم البراك في صدارة الحراك الشعبي المعارض بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢.

حركة العمل الشعبي (حشد)

تم الإعلان عن قيامها في بيان صادر بتاريخ ١٤ مايو من العام ٢٠١٣، وهي امتداد لكتلة العمل الشعبي، وعرّفت الحركة نفسها بأنها «تنظيم سياسي كويتي شعبي، يمارس دوره السياسي والاجتماعي ومسؤولياته الوطنية بصورة علنية ومشروعة».

وتتمثّل أبرز المبادئ والأهداف العامة للحركة في: الالتزام بأولوية الإصلاح السياسي بوصفه المخرج الحقيقي من الأزمة التي تعيشها البلاد وذلك عبر الانتقال إلى النظام البرلماني الكامل، الذي يستند إلى إشهار الهيئات السياسية والتعددية السياسية والقوائم النسبية والتداول الديمقراطي للسلطة بحيث تكون الحكومة نتاج انتخابات حرة ونزيهة ومعبّرة عن الإرادة الشعبية (حكومة منتخبة)، إلى جانب ضمان استقلالية القضاء، مع العمل على تحقيق إصلاحات دستورية أساسية... إطلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها، والتصدي لنهج الانفراد بالسلطة... توطيد الاستقلال والسيادة الوطنية والمحافظة على الوحدة الوطنية... العمل على بناء اقتصاد وطني متنوع المصادر وذي قاعدة انتاجية

وخدمية يعتمد على التخطيط ويقوم على التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص.

وجرى الإعلان عن فتح باب الانتساب إلى الحركة وتشكيل مكاتب قانونية وإعلامية، ولكن حتى الآن لم يتم الإعلان عن قيادة الحركة وهيكلها التنظيمي.

كتلة العمل الوطني

كتلة نيابية تنسيقية تأسست في أكتوبر من العام ٢٠٠٦ وكانت تضم في بداية تشكيلها ثمانية نواب من أعضاء في مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الحادي عشر، وقد عرّفت الكتلة نفسها بأنها تضم نوابا يجمعهم التمسك بالقيم الإسلامية وأحكام الدستور، ويلتقون في التصدي لجميع أنواع الفساد الأخلاقي والسياسي والمالي والإداري، ويسعون إلى تحقيق دولة المؤسسات.

وتقلص عدد أعضاء هذه الكتلة في المجالس التالية، التي اقتصرت على النواب من الحضر السنّة، وشاركت الكتلة في بعض الأعمال التنسيقية لنواب المعارضة وفي عدد من الاستجوابات، مع ملاحظة أنه لم يكن هناك انسجام تام بين أعضائها في جميع القضايا، كما أن التوجه العام للكتلة كان متحفظاً تجاه ما تسميه «المطالب الشعبوية»، بحيث يغلب عليها تمثيل المصالح البورجوازية، واتخذت مواقف متذبذبة في عدد من القضايا والأزمات السياسية.

سابعاً

الحركات الإسلامية

جماعة الإخوان المسلمين

تأسست أول شعبة لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت خلال العام ١٩٤٧ على يد عبدالعزيز العلي المطوع، الذي كان قد التقى مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا خلال موسم الحج ذلك العام.

وعملت جماعة الإخوانِ المسلمين خلال عقد الخمسينيات ضمن إطار علني يتمثّل في «جمعية الإرشاد الإسلامية» التي تأسست في العام ١٩٥٢، التي كان مراقبها العام الأول عبدالعزيز العلي المطوع ثم تولى منصب المراقب العام من بعده قريبه عبدالرزاق المطوع، وكانت الجمعية تصدر مجلة تحمل اسم «الإرشاد».

وتمثلت الأهداف المعلنة لتلك الجمعية في نشر الثقافة الإسلامية، وبث روح التدين، وعرض الإسلام كعقيدة ونظام عالمي صالح لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية... واستمرت الجمعية قائمة إلى العام ١٩٥٩ عندما عطلت السلطة الصحف والجمعيات والأندية.

وفي اتجاه موازٍ تم تشكيل تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بمساعدة أعضاءِ الجماعة الوافدين من البلاد العربية.

وبعد أن نالت الكويت استقلالها حاولت جماعة الإخوان المسلمين خوض انتخابات المجلس التأسيسي ومجلس الأمة الأول، ولكنها لم تحصل على أي مقعد فيهما.

وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين بالتعاون مع بعض الشخصيات الإسلامية المحافظة من تشكيل جمعية الإصلاح الاجتماعي في العام ١٩٦٣، وهي امتداد لجمعية الإرشاد، وقد أصدرت الجمعية مجلة ناطقة باسمها حملت اسم «المجتمع».

وتنامى نفوذ الإخوان المسلمون بعد هزيمة ١٩٦٧ التي شكلت انتكاسة كبيرة للتيار القومي.

وعندما انقلبت السلطة أول مرة على الدستور في العام ١٩٧٦ لم تشارك جمعية الإصلاح في التوقيع على بيان جمعيات النفع العام المعارض لتعطيل الدستور والحياة النيابية، بل لقد شارك رئيسها في الوزارة التي تشكلت عقب الانقلاب... وفي العام ١٩٧٧ دعت الجمعية إلى وضع دستور إسلامي وتعديل المادة الثانية من دستور ١٩٦٢ المعطل، وذلك من دون أن تعترض على تعطيل الحياة الدستورية.

وخلال تلك الفترة استفادت جماعة الإخوان المسلمين من دعم السلطة للتيار الديني في مواجهة قوى المعارضة الوطنية والديمقراطية واليسارية، وتمكنت من الحصول على مساحة أكبر من النفوذ ومواقع مؤثرة في الجهاز الإداري للدولة، خصوصاً مع إنشاء «بيت التمويل الكويتي» و«بيت الزكاة» وفتح فروع لجمعية الإصلاح في مختلف المناطق تولت جمع الزكوات والصدقات والتبرعات.

وفي العام ١٩٨١ شاركت جماعة الإخوان في انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الخامس، حيث استغل مرشحوها الشعارات الدينية وشنوا هجوماً على مرشحي قوى المعارضة الوطنية والديمقراطية واليسارية، وفاز مرشحو جماعة الإخوان المسلمين لأول مرة بمقاعد نيابية.

كما شارك «جماعة الإخوان المسلمين» في انتخابات ١٩٨٥وفاز ثلاثة من مرشحيها، وتعاونوا مع الأطراف السياسية المعارضة.

وفي أعقاب الانقلاب الثاني على الدستوري في يوليو من العام ١٩٨٦ انضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى المعارضة السياسية وصادقت على البيان المندد به. كما شاركت الجماعة في اللقاءات مع الكتل النيابية وتم التوصل إلى صيغة عريضة شعبية للمطالبة بإعادة الحياة البرلمانية على أسس دستورية.

الحركة الدستورية الإسلامية

بعد التحرير قررت «جماعة الإخوان المسلمين» ممارسة عملها السياسي العلني عبر واجهة جديدة تحمل اسم «الحركة الدستورية الإسلامية» التي جرى الإعلان عن تأسيسها في ٣١ مارس ١٩٩١, ويعزى ذلك التغيير في الاسم إلى سلبية موقف التنظيم الدولي للإخوان تجاه قضية احتلال الكويت بحيث يتم امتصاص النقمة الشعبية على التنظيم الدولي وفروعه.

أكدت الحركة في برنامجها على المحافظة على مبدأ الشورى في الدولة وفق مفاهيم الإسلام العادلة. وتطوير النظام السياسي نحو مزيدٍ من المشاركة الشعبية, وتعديل الدستور الكويتي سعيا إلى تطبيق أمثل لمبادئ الإسلام.

ودعت إلى أسلمة القوانين, والمطالبة بمنح المرأة حقها السياسي في الانتخاب من دون الترشيح.

الجماعة السلفية

في منتصف الستينيات كان أول ظهور للجماعة السلفية في الكويت على شكل خلايا فيٍ بعض المناطق. حيث اتخذ السلفيون من المساجد مكانا لممارسة نشاطهم الديني كشرح الأحاديث النبوية, والقيام برحلات جماعية. ثم تطور نشاطهم بعد تأسيس «الدار السلفية» , فبدؤوا بجمع الزكاة واستقطاب بعض التجار مثل خالد السلطان الذي أصبح رئيسا لها.

وبرزت «الجماعة السلفية» كمنافس «لجماعة الإخوان المسلمين»، وكان المنتمون للفكر السلفي يعملون ضمن إطار» جمعية الإصلاح الاجتماعي قبل أن ينشؤوا «جمعية إحياء التراث الإسلامي عام ١٩٨١ كجمعية نفع عام». التي من بين أهدافها الدعوة إلى كتاب اللّٰه وسنة الرسول ومنهج السلف, والعمل على تنقية التراث الإسلامي من البدع والخرافات.

ويلاحظ أنّ الهيكل التنظيمي للجماعة السلفية مغلف بالسرية التامة, وقد دخلت الجماعة السلفية المعترك السياسي في عام ١٩٧٦.

وأصدرت الجماعة مجلة» الفرقان» وسعت إلى استقطاب الطلبة والسيطرة على اتحادات الطلبة وجمعيات النفع العام في منافسة مع الإخوان.

رغم رفض الجماعة الانزلاق في العمل السياسي ونقدها لجماعة الإخوان بأن همها العمل السياسي, إلا أنها قدمت المسوغات الشرعية لخوض المجالس النيابية بهدف استغلال

فرصة متاحة لنصرة الحق ودحض الباطل في ظل الأنظمة اللا دينية، واستخدام البرلمان كوسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنع تسلط زعامة فاسدة تريد استبدال شرائع الكفر بشريعة اللّه.

وبعد التحرير شاركت الجماعة السلفية مع القوى السياسية الأخرى في التحركات السياسية، حيث سعت إلى تجديد مطالبها السياسية حول الدعوة إلى العمل بدستور ١٩٦٢، وإجراء انتخابات لمجلس الأمة الذي حل عام ١٩٨٦.

التجمع الإسلامي السلفي

بدأ ظهور اسم الجناح السياسي للجماعة السلفية « التجمع الإسلامي» في العام ١٩٩١، ثم أصبح «التجمع الإسلامي الشعبي» لتأكيد العلاقة بين التجمع واللجان الشعبية التي عملت أثناء الغزو، وفي عام ٢٠٠٣ بدأ تداول الاسم الجديد «التجمع الإسلامي السلفي».

وفي البيان التأسيسي أكد التجمع على تحكيم الشريعة الإسلامية، وحق الشعب بالمشاركة في صنع القرار والرقابة الشعبية، والمطالبة بإصلاح النظام وتوفير مناخ الحرية والديمقراطية من خلال الشريعة الإسلامية والدستور، والمطالبة بمعايير لاختيار أعضاء الحكومة وأن تكون حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل التيارات السياسية، وتأييد الدعوة لفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء.

وتعرض التجمع السلفي إلى استقطابات حادة في صفوفه، وانقسم على خلفية الموقف تجاه الحراك الشعبي المعارض للسلطة، وبرز من داخله تيار قريب من قوى المعارضة حمل

اسم «الحركة الإصلاحية الكويتية - حراك».

الحركة السلفية العلمية

بعد الانشقاق داخل صفوف الجماعة السلفية عقب انتخابات ١٩٩٦, وخروج مجموعة من الشباب عن الحركة, تم تشكيل «مجموعة المشكاة» وهي مجموعة فكرية انبثقت عنها «الحركة السلفية العلمية» كحركة سياسية. وأول أمين عام لها كان حامد العلي. وفي عام ٢٠٠٧ ألغت الحركة كلمة العلمية من اسمها, ودعت إلى العمل على تعديل كل ما يخالف أحكام الشريعة والحيلولة دون صدور أي تشريع يخالفها مع التأكيد على أهمية تعديل المادة الثانية من الدستور, وفتح المجال أمام إشهار الأحزاب السياسية, ووقف انتهاك حقوق البدون وتجنيس كل من يولد على أرض الكويت.

حزب الأمة

تأسس في ٢٩ يناير ٢٠٠٥ من بعض عناصر الحركة السلفية بالتعاون مع عناصر إسلامية محافظة، وتعرض قادة الحزب إلى الملاحقة القانونية عند الإعلان عن قيام حزبهم، ولكنهم حصلوا على حكم بالبراءة من تهمة إقامة تنظيم يهدف إلى تقويض النظام الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، فيما أدينوا بتهمة طباعة منشور من دون ترخيص، ما حصّن وضعهم القانوني.

وحزب الأمة حزب سياسي محافظ اجتماعياً ويدعو إلى الإصلاح السياسي. يحدد في نظامه الأساسي أن الإسلام دين الدولة, والشريعة مصدر التشريع, وأن الأمة مصدر السلطات,

ويدعو إلى استقلال القضاء، والمحافظة على الحريات من ضمنها حرية قيام الأحزاب السياسية، ويرفض كل أشكال الاستبداد السياسي، كما يدعو إلى احترامٍ حقوقِ الإنسان، والحفاظ على ثروات البلاد وتوزيعها توزيعاً عادلا.

من الواضح أنّ حزب الأمة يتجنب ذكر الديمقراطية في وثائقه، ويمتنع عن الإشارة إلى «حرية الاعتقاد» و«الحرية الشخصية»، ولم يذكر كلمات «الدستور» و«الديمقراطية» في نظامه الأساسي، وسرعان ما حدث انشقاق في الحزب بسبب إعلان مقاطعة انتخابات ٢٠٠٦ بحجة عدم تغيير الدوائر وانتشار شراء الأصوات والفرعيات، كما تعرض الحزب إلى انقسام آخر في العام ٢٠١٣ على خلفية مشاركة بعض قادته في تأسيس ائتلاف المعارضة ومعارضة البعض الآخر لتلك المشاركة.

حزب التحرير

هو فرع لحزب التحرير الذي أنشأه الشيخ تقي الدين النبهاني في الأردن بداية خمسينيات القرن العشرين، وهو يدعو إلى قيام دولة الخلافة، ولذلك نلاحظ أنّ فرع الحزب يعمل في الكويت تحت اسم «حزب التحرير - ولاية الكويت».

تعرض قادته إلى ملاحقة قانونية في العام ٢٠٠٧ وحصلوا على حكم بالبراءة، ويمارسون نشاطهم عبر إصدار البيانات والمشاركة في الندوات.

التيارات الشيعية

جمعية الثقافة الاجتماعية:

تأسست عام ١٩٦٣ , وهي ثالث جمعية نفع عام كويتية. كانت الجمعية هيئة خيرية، إلا أنها في الواقع تمثل واجهة دينية واجتماعية ونشاطا سياسيا للطائفة الشيعية، حيث احتوت كل الشيعة الناشطين لسنوات عديدة. ومثلت الجمعية مختلف الاتجاهات الشيعية في الكويت. لكنها مع مرور الوقت تحولت إلى واجهة إسلامية وسياسية...وكانت أهداف الجمعية نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي والديني. ولم يسمح لها إصدار مجلة، وتركزت مطالب الجمعية على إنشاء المزيد من المساجد والحسينيات للشيعة.

كان التيار المسيطر على الجمعية هو التيار التقليدي المحافظ، واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٩ حين سيطر تيار شبابي وحاول تغيير الوجوه، ولكن بقيت الجمعية بعيدة عن العمل السياسي، إلى أن تغيرت الحال في عام ١٩٧٩ بعد سقوط شاه إيران وبروز العناصر المؤيدة لخط الإمام الخميني في قيادة الجمعية... وتم وقف عمل الجمعية بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في العام ١٩٨٩ بعد أحداث مكة في ذلك العام، ثم أعيدت للعمل في العام ٢٠٠٩.

مجموعة ديوانية الشباب

بعد انتخابات ١٩٧١ بدأت مجموعة من الشباب ممن عملوا في الانتخابات ومن قيادات سابقة في جمعية الثقافة الاجتماعية بالالتقاء في إحدى الديوانيات بهدف تقوية فرص الطائفة الشيعية في الحياة السياسية الكويتية، وكان منهم:

عدنان سيد عبدالصمد، علي الموسى، حامد خاجة، موسى معرفي وآخرين. وكان لهم دور كبير في نجاح عشرة نواب في مجلس ١٩٧٥. فقامت الديوانية بتنظيم أول انتخابات فرعية للطائفة الشيعية. وبعد حل المجلس، ساهمت الديوانية في الحركة من أجل إعادة الحياة البرلمانية وبدأت بالالتقاء والتنسيق مع القوى الوطنية وتحديدا التجمع الديمقراطي. وتحوّل نشاط الديوانية من حدوده الطائفية إلى أبعاده الوطنية، والانتقال من دعم وجهاء الشيعة إلى مهاجمتهم لتخاذلهم عن دعم الديمقراطية.

حزب الدعوة الإسلامية

كانت بداية فكر حزب الدعوة الإسلامية في الكويت على يد الشيخ علي الكوراني اللبناني، الذي بدأ ينشر فكره السياسي بين الطائفة الشيعية، مقابل سيد محمد الشيرازي الذي أنشأ التيار الشيرازي، ودخلا في مواجهة فكرية وسياسية أدت إلى انشقاق كبير بين أبناء الطائفة الشيعية. ونجم عن هذا الانشقاق سيطرة تيار حزب الدعوة على الجمعية الثقافية الاجتماعية عام ١٩٧٢، وبدأ بنشر فكره الثقافي والسياسي بين أوساط الشيعة بشكل جديد على الساحة الكويتية، حتى عُرف بخط جمعية الثقافة، الذي أصبح الحزب الأكبر بين الشَيعة قبل الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

وقد أصدر حزب الدعوة مجلتي « طريق النور» و»النبأ». وعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف الشيعية،

ونشط في الأوساط الطلابية داخل الجامعة. وكان من الناشطين الطلبة حينها عبدالمحسن جمال وخديجة

المحميد ويعقوب عبدالرضا. واخترق الحزب مجموعة ديوانية الشباب واستقطب المؤثرين منهم.

تجمع الميثاق الوطني

هو امتداد لحزب الدعوة الإسلامية، تشكل في ٢٠٠٥، ومن أعضائه البارزين د. يوسف زلزلة، عبدالهادي الصالح والأمين العام كاظم عبدالحسين. ومرجعهم الديني هو الشيخ محمد حسين فضل الله. وقد ازدادت علاقة التجمع بالنظام الكويتي قوة بعد التحرير وتوزير عبدالوهاب الوزان عام ١٩٩٦.

مجلس السبت

اقترح السيد موسى الصدر على زعماء الشيعة في الكويت تشكيل مجلس أعلى للشيعة، بهدف رعاية مصالحهم والتكلم باسمهم والتنسيق فيما بينهم، إلا أنّ الحكومة الكويتية تحفظت على الفكرة لأن من شأنها تعزيز الطائفية وتجاوب عدد كبير من الشيعة مع وجهة نظر الحكومة. فكان رد فعل المتحمسين للفكرة هو مباشرة تنفيذها بشكل غير معلن من خلال دعوة أئمة الشيعة إلى « مجلس السبت» في ديوان حسين القطان، ومن أهداف المجلس نشر الوعي الديني والثقافي والفكري بهدف تقليل الفجوات بين أبناء الطائفة، والتنسيق والألفة فيما بينهم، ودعم المرشحين الشيعة، والتصدي لنية الحكومة إلغاء المحكمة الجعفرية ١٩٧٦.

جماعة الشيرازي

استقر السيد الشيرازي في الكويت عام ١٩٧١، وبدأ نشاطه الفكري والاجتماعي، فتشكلت «جماعة الشيرازي» وأقامت

الأنشطة الثقافية والدينية في مسجد الشيرازي وحسينية الرسول الأعظم.

كان الشيرازي صاحب مشروع متكامل, فقد عمل على زيادة الأواصر الاجتماعية بين فئات الشيعة, وإقامة صلاة الجمعة وخطبة الجمعة حيث لم تكن تقام في الكويت للطائفة الشيعية، وأنشأ مدرسة الرسول الأعظم على شكل حوزة علمية- تخرج منها النائب صالح عاشور.

تم إبعاده من الكويت في العام ١٩٧٩. وكان لخلاف السيد الشيرازي مع جماعة السيد الخوئي سببا في عدم نجاح الجماعة كثيرا في الكويت. ومع مغادرته إلى إيران ومعه عدد كبير من العلماء والرموز التقليدية والقيادية الكويتية , نشأ فراغ كبير في هذه الجماعة, أدى إلى تحول نشاط الجماعة الشيرازية إلى السرية, واستمر ذلك حتى ١٩٨٨.

تجمع العدالة والسلام

أعلن عن تأسيس «تجمع العدالة والسلام» في يناير ٢٠٠٥, وضم عددا من الوجوه السياسية البارزة، ويتبع التجمع مرجعية الشيرازي، ومن أعضائه صالح عاشور والشيخ رجب علي رجب وخليل إبراهيم الصالح .

والتجمع هو الجناح السياسي لجماعة الشيرازي, بعد تحوله من جماعة ثقافية اجتماعية دينية. ويؤمن التجمع بالدستور الكويتي, ولا يرى حاجة لتعديل المادة الثانية منه.

الائتلاف الإسلامي الوطني

تأسس بعد التحرير مباشرة برئاسة عبدالوهاب الوزان, . هو

تجمع يضم عدداً من الحركات السياسية والوجوه التقليدية والناشطين السياسيين من تيارات شيعية مختلفة دون أن يعني انصهارها بمدرسة فكرية واحدة. وكان الائتلاف الإسلامي الوطني أقرب ما يكون إلى ائتلاف مؤقت يهدف إلى إيصال أكبر عدد ممكن من المرشحين الشيعة للبرلمان.

تضمن البيان التأسيسي مبادئه المتمثلة في» التمسك الحقيقي والفعال بتطبيق دستور ١٩٦٢ومذكرته التفسيرية, والسعي لتطويره للمزيد من ضمانات الحرية والمساواة، والتأكيد على استقلال القضاء, والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة والسعي لتحقيق العدالة, والعمل على تكريس مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدتها, ومنح المرأة حقوقها الشرعية والدستورية, وخاصة الحقوق السياسية والأحوال الشخصية.

ونتيجة خلافات فكرية فقد تفرق الائتلاف بعد انتخابات ١٩٩٢ والتشكيل الوزاري.

التحالف الإسلامي الوطني

تم تأسيس التحالف الإسلامي الوطني في أواسط تسعينيات القرن العشرين، وهو يؤمن بولاية الفقيه وهو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. ومن أبرز أعضائه السيد عدنان السيد عبدالصمد, د ناصر صرخوه, وعبدالمحسن جمال.

وتقارب التحالف مع الأطراف الأخرى من المعارضة السياسية في الكويت.

يتبنى التحالف قضايا الشيعة ويسعى إلى حلها من خلال الاتصال المباشر مع الحكومة ولا يفضل الطرح العلني

للقضايا الطائفية.

وبدءاً من العام ٢٠٠٨ في أعقاب حادثة تأبين مغنية وما تعرض له قادة التحالف من استهداف وملاحقات فقد حدث تبدّل دراماتيكي في توجهات التحالف لصالح التقارب مع السلطة والابتعاد عن المعارضة.

حركة التوافق الوطني الإسلامية

أبرز مؤسسيه من «التحالف الإسلامي الوطني» من بينهم د نزار ملا جمعة أحمد، وزهير المحميد، وخالدة علي حسين المحمد، وخديجة المحميد.

وانتهجت الحركة الشفافية، وهي تقيم الحركة العديد من الأنشطة العلنية. وتعتمد أسس الحركة على مبدأ ولاية الفقيه، ومع ذلك فهي تركز على المحاور المشتركة بين الحركات السياسية. ومن أهدافها استحداث وتطوير عمق استراتيجي سياسي على المستوى المحلي والخارجي، ونشر ثقافة التسامح، ودعم حق المرأة السياسي، والتعددية السياسية وقضايا الحرية والإسكان وآليات السوق الحر، كما تبدي اهتماماً ملحوظاً بالقضية الفلسطينية.

ائتلاف التجمعات الوطني

تشكّل في العام ٢٠٠٥ من أربع مجموعات من الشيعة هي: «تجمع العدالة والسلام»، «تجمع الميثاق الوطني»، «حركة التوافق والوطني»، «تجمع علماء المسلمين الشيعة». وكان هذا الائتلاف يهدف إلى توحيد القوى الشيعية لدعم قدرتها السياسية، واتخاذ المواقف الموحدة في القضايا التي تخص

أبناء المذهب الجعفري، والتنسيق في الانتخابات العامة.

تجمع الرسالة الإنسانية

التجمع السياسي لأبناء الطائفة الشيعية المنحدرة أصولهم من الإحساء، ومرجعهم هو الميرزا الإحقاقي، ومن أبرز وجهوهم النائب السابق عدنان المطوع والنائبة الحالية د. معصومة المبارك.

ثامناً

تنظيمات سياسية مدنية

مظلة العمل الكويتي «معك»

تأسست مظلة العمل الكويتي «معك» في ٢ يونيو من العام ٢٠٠٧ ويتولى أنور الرشيد منصب الأمين العام فيها، وتعرّف «معك» نفسها بأنها تجمع اجتماعي سياسي مكوّن من شباب يسعون إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتكريس عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال فرق عمل تُعنى بمتابعة قضايا محددة في مجالات الشأن العام كالتعليم والبيئة والصحة والشباب وحماية المستهلك... وتنطلق «معك» من أن البرلمان يجب أن يكون انعكاسا مباشراً لنشاط مؤسسات المجتمع المدني وليس العكس.

الحركة الديمقراطية المدنية «حدم»

تم الإعلان عن تأسيس الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» في فبراير من العام ٢٠١٢، وهي تعرّف نفسها بأنها حركة كويتية سياسية مستقلة وتتمثّل رؤيتها وفق نظامها الأساسي في «شعب حر، نظام ديمقراطي، دولة مدنية

في إطار هويته العربية الإسلامية».

ومن بين أهداف الحركة تكريس مبدأ المواطنية، وتنمية ثقافة المجتمع الكويتي في مجال الديمقراطية، وتقنين العملية السياسية وتطويرها نحو ديمقراطية حقيقية، ووضع نظام انتخابي عادل وديمقراطي، وإطلاق حرية الراي والتعبير، وإحياء دور المجتمع المدني ومؤسساته، ودعم التنمية، وتحقيق مبدأ فصل السلطات، ومحاربة الفساد، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ويتولى طارق المطيري رئاسة «حدم»، التي تشكلت من رحم الحراك الشبابي الذي انطلق في العام ٢٠٠٩، وشاركت «حدم» بِفعالية في معظم نشاطاته، ويلاحظ أنها لا تطرح برنامجاً ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنما تركّز على البعد المتصل بالإصلاحات السياسية.